الأموال لا يستحقها الأثرياء والهاربين من الضرائب

توزيع ٢٥٪ من إيرادات النفط على العوائل العراقية.. هل يعد واجباً أم "منة" من الحكومة؟

□ بغداد /مشرق الاسدي

الانتاج النفطي حقق طفرة لم يشهدها من قبل

بين نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح ان محاولات توزيع نسبة (٢٥٪) من الفائض من إيرادات النفط العراقي على الشعب العراقي بشكل مباشر، هي دعوة أخلاقية للتقليل من معاناة الطبقة الفقيرة من الشعب، محذرا في الوقت ذاته من توزيع هذه المبالغ على من لا يستحقها من "الأثرياء والهاربين من دفع الضرائب".

وقال صالح في تصريح خاص بـ "المدى" أن "دعوة توزيع المبالغ الفائضة من إيرادات النفط، تعد دعوة أخلاقية، وأن هدف الموازنة الرئيس هو تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية"، مضيفا أن "٢٣٪ من سكان العراق يعيشون بمستوى ودون خط الفقر، وانه من الواجب حصر هذه النسبة الكبيرة التي تساوي ربع سكان العراق تقريبا، من الذين يقدر دخلهم الشهري بأقل من دولارين للفرد في اليوم الواحد، ومنهم من يعيش في فقر مدقع يكون دخلهم اقل من دولار في اليوم"، مشيرا الى ان "هذه الشريحة مقلقة، وخصوصا في العراق الذي يمتلك خيرات وإيرادات كبيرة، حيث أن هنالك تفاوتا اجتماعيا وطبقيا كبيرا، إذ توجد طبقة مترفة جدا تقابلها طبقة فقيرة جدا".

وبين صالح "إذا ما اتجهت النية لتنفيذ أمر توزيع الإيرادات النفطية الفائضة على الشعب، فيجب استهداف الطبقة الفقيرة، وهم من يجب أن يكونون أولاً"، متابعا إنها "تعد فرصة للتخفيف عن معاناة شريحة كبيرة بالمجتمع العراقي، لكن اذا وزعت هذه المبالغ على عموم الشعب العراقي فهي لا تحقق العدالة الاجتماعية، كون ان هنالك أشخاصا لا يستحقون هذه المبالغ، وهنالك متهربون من دفع الضرائب. واليوم هؤلاء المتهربون من دفع الضرائب أو ما يطلق عليهم اقتصاديا (الراكبين المجانيين) أصبحوا بالعشرات ، وهذا خطر جدا".

وعن احتمالية حدوث تضخم في الأسواق، في حال تم صرف هذه المبالغ الى الشعب، قال صالح "بشكل عام، أن أي إنفاق في السوق مع عجز وضعف مرونة في الإنتاج أو العرض يولد تضخما، وبالتالي ينعكس على استيرادات وعلى طلب العملة الأجنبية، وسيزيد الطلب على تلك العملة"، مضيفا أن "الأسعار في السوق سترتفع ما لم تواجه بعرض سلعي، لكن إذا ووجهت بهذا العرض فإنها لن تؤدي الى تضخم".

من جهته عد مقرر لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب، النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل، التصويت ملزما على الحكومة بتنفيذ قرار توزيع مبالغ مالية من فائض إيرادات النفط على الشعب، مشددا بقوله أن هذه المبالغ ليست "منة" من أحد على المواطن، بل واجب على الدولة.

وقال خليل في تصريح خاص بـ"المدى" أن "هنالك موازنة تكميلية لتغطية العجز في موازنة الدولة، وان المبالغ الفائضة من الموازنة التكميلية التي أتت نتيجة ارتفاع أسعار النفط العراقي، كان من المفروض توزيع ٢٥٪ منها على الشعب"، مضيفا أن "التصويت على صرف هذه المبالغ كان ملزما على الحكومة".

وتابع خليل "اليوم وحسب تقديراتنا ان هنالك أكثر من سبعة ملايين بطاقة تموينية في الدولة، لذا نتوقع بان يكون المبلغ الذي سيتم توزيعه (٤٠٠-٥٠٠$) لكل عائلة عراقية"، مضيفا ان "هذا المبلغ ليست منة من أحد على الشعب، بل هو واجب على الدولة وحق للمواطن بموجب القانون والدستور"، مطالبا بضرورة الإسراع في توزيع هذه المبالغ في أسرع وقت ممكن.

وأعرب خليل عن قلقه فيما اذا تم توزيع هذه المبالغ بصورة غير مدروسة، فلربما سوف يؤدي ذلك الى تضخم في السوق العراقي، موضحا في الوقت ذاته بان التوزيع سيتم وفق ضوابط ودراسات لمنع حدوث التضخم.

وزاد بالقول "نحن لا نتخوف من التضخم كونه موجودا أساسا، وان توزيع تلك المبالغ سيحرك السوق وقد يقضي على البطالة ويخلق فرص عمل للعاطلين".

والجدير بالذكر أن مجلس النواب قد صوت في وقت سابق على توزيع نسبة (٢٥٪) من الفائض من إيرادات النفط العراقي على الشعب بشكل مباشر. لكن هذا الأمر لم يطبق فعليا حتى الان. هذا واستغربت عضو مجلس محافظة ذي قار نوال جمعة في وقت سابق، بحسب بيان لها اطلعت الـ"مدى" على نسخة منه، من التحذيرات التي تطلق حول التدهور الاقتصادي في حال تم توزيع هذه العائدات.

وذكر البيان عن جمعة قولها "هل من المعقول ان توزيع هذه المبالغ على العوائل العراقية سوف يدمر السوق ويسبب التضخم، وصرف المليارات في مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية بدون تخطيط لا يسبب أي مشكلة في السوق والاقتصاد".

مبينة "إننا نتعجب ممن يحاول ان يثير القلق في الشارع العراقي بإطلاق مثل هكذا تصريحات في حين يغض النظر عن البذخ والصرف غير المعقول الذي يحدث في وزارة ودوائر الدولة وحتى لدى المسؤولين". على حد قولها.

الاقتصادية النيابية تدعو لتشكيل مجلس أعلى للاقتصاد

□ بغداد /المدى

دعا عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عبد الحسين ريسان الى ضرورة تشكيل مجلس اعلى للاقتصاد في العراق. وقال الياسري في بيان صحفي إن مشكلة الاقتصاد تنحصر في عدم جهة مختصة بالقرار الاقتصادي والذي يحتاج الى غطاء سياسي قوي،نظراً لأن الوزير اذا ما كانت لديه كتلة قوية في البرلمان يستطيع ان يمرر قراراته التي يقتنع بها ويرى انها ستصب بايجابية على الاقتصاد العراقي".

وبين " ان العراق بحاجة الى تشكيل غرفة عمليات او مجلس اعلى للاقتصاد العراقي،معللا تشكيل هذا المجلس ألى ان الاقتصاد العراقي قد تحول حديثا نحو اقتصاد السوق.

وتابع ان "هذا المجلس يستطيع ايضاً تذكير المواطن ببعض المشاكل التي يعاني منها اليوم،ضارباً المثل بقرار تأجيل التعرفة الكمركية حيث اعتمد المواطن بتوليد قناعاته على ماتناقلته وسائل الاعلام والتي ربما تكون غير دقيقة في تبرير مثل هذا القرار،مؤكداً انه لو كانت هناك جهة اقتصادية مسؤولة عن كل التصرفات الاقتصادية فأنها تستطيع تغيير مستوى ثقافة الرأي العام في هذا الموضوع ومواضيع اقتصادية أخرى . في الوقت ذاته حمل عضو مجلس النواب عزيز المياحي الكتل السياسية مسؤولية الركود الاقتصادي في البلد .

وقال المياحي :نحتاج الى تفعيل القوانين التي تسهم في رفع الاقتصاد الوطني كقانون حماية المستهلك وحماية المنتج الوطني،مبينا ان لتلك القوانين أثرا ايجابيا اذا ما فعلت من اجل ضمان تأمين المنتج المحلي وتقليل الحاجة إلى توريد السلع والبضائع من خارج البلاد ".

وأضاف ان " اغلب القوانين في مجلس النواب ينظر لها من جهة سياسية ،مبينا ان اعضاء الكتل يعتمدون على ما يخدم مصالح كتلهم فقط ،مؤكدا ان الاقتصاد العراقي لن يتعافى اذا استمر هذا التوجه ".

وتابع أن الدول تقاس باقتصادها و الاقتصاد العراقي يعاني الاهمال لدرجة مخيفة مطالبا مجلس النواب اعطاء اهمية كبرى لكل ماهو متعلق باقتصاد البلد والابتعاد عن التفكير بمصالح الكتلة .

واسط توقع مذكرة تفاهم مع شركة الصناعات الكهربائية

□ بغداد /المدى

أعلن مجلس محافظة واسط عن توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة العامة للصناعات الكهربائية لإنشاء معمل لتحلية المياه، مؤكدا أن عائدات المعمل ستخصص للأيتام والأرامل في المحافظة.

وقال رئيس مجلس المحافظة محمود عبد الرضا لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس المحافظة وقع اليوم (امس)، مذكرة تفاهم مع الشركة العامة للصناعات الكهربائية لنصب معمل لتحلية مياه الشرب (RO) في المحافظة"، مؤكدا أن "عائدات المعمل ستخصص للأيتام والأرامل".

وأضاف عبد الرضا أن "المجلس تباحث مع وفد الشركة العامة للصناعات الكهربائية حول منتجاتها النمطية وغير النمطية كالمحولات والمولدات الكهربائية والمحطات الكهربائية (HFO) والغازية والمحطات التي تعمل بالطاقة البديلة والأجهزة الكهربائية الأخرى"، مشيرا إلى أن "الشركة أبدت رغبتها في تجهيز المحافظة بمحطات كهربائية من شركة وارسلو الفلندية بقدرات مختلفة".

وتابع عبد الرضا أن "المجلس وقع أيضا عقدا مع الشركة لإنشاء محطات لتحلية مياه الشرب في مدارس المحافظة"، لافتا إلى أن المجلس اتفق مع الشركة على "استخدام الجهاز المركزي للاعتماد والتمويل في المنافذ الحدودية بفحص البضائع المستوردة".

اندونيسيا تبحث عن فرص استثمار في البصرة

□ البصرة /ريسان الفهد

زار وفد اندونيسي مكون من مسؤولين حكوميين واقتصاديين مدينة البصرة برئاسة السفير الاندونيسي في العراق سافزية نور الدين والتقى الوفد بالنائب الاول للمحافظ نزار الجابري .وقال الجابري في تصريح لـ (المدى) :تم بحث سبل التعاون الاقتصادي مع الوفد من خلال تواجد رجال الاعمال والصناعيين الاندونيسيين في البصرة لبناء المدينة. ومن جانبه قال السفير الانونيسي : تناولنا مع المسؤولين في البصرة ،افاق التعاون بين الشركات الاندونيسية والشركات العراقية في المجالين الاقتصادي والاستثماري معبراً عن مسعاه لفتح ابواب التعاون المشتركة".واضاف السفير : ان البصرة بما تمتلك من إمكانيات يمكن ان تكون نقطة جذب غيرطبيعية للاستثمار ورجال الاعمال.

وفي سياق متصل قال رئيس اتحاد رجال الاعمال في البصرة صبيح الهاشمي لـ (المدى): ان زيارة الوفد الاندونسي جاءت لتوثيق العلاقات بين الشركات العراقية والاندونيسية في الجوانب الاقتصادية والتجارية.

وبين الهاشمي :لدينا تعاون مع الشركات الاندونيسية في مجالات الاستثمارو التصنيع والاسكان والكهرباء وتم الاتفاق على عقد اجتماع مشترك بين الجانبين معتبراً اياه خطوة ايجابية لتحسين العلاقات التجارية بين اندونيسيا والعراق.

وبين الهاشمي : ان الشركات الاجنبية بدأت تتوافد في البلد بشكل أكبر بعد ان وجهت الحكومة السفارات العراقية بمنح سمات الدخول وبشكل سريع للشركات ورجال الاعمال الراغبين القدوم للعراق.ومن جانب اخر قام السفير الاندونيسي بزيارة لمقر الشركة العامة لموانئ العراق وكان في استقباله رئيس مهندسين الاقدم عزيز هاشم شنيور معاون المدير العام ،وبحث الجانبان سبل التعاون وعمل الشركات

الاندونيسية في الموانئ من خلال فرص الاستثمار والتشغيل المشترك والمشاريع التي تساهم في تطوير الموانئ واطلع على خرائط وصور توضح مواقع الموانئ ومرافق عملها وتوجه الوفد الاندونيسي الى ميناء ام قصر التجاري للالتقاء بالمسؤولين هناك للاطلاع عن كثب على حركة الميناء والمنشآت فيه .

خارج الحدود

فلسطين

اضراب وسائل النقل العام "يشل" الضفة الغربية

توقفت حركة النقل العام في مختلف مدن الضفة الغربية مع بدء الاسبوع الثاني من الاحتجاجات ضد غلاء المعيشة والبطالة وارتفاع اسعار الوقود، بعد ان دعت نقابات النقل الى اضراب عام.واحرق المضربون اطارات سيارات واغلقت المداخل المؤدية الى مراكز المدن.ولم تعمل اي من الحافلات العامة او سيارات الاجرة او الحافلات الصغيرة داخل المدن الفلسطينية او بينها.واضطر الاف الفلسطينيين الى الذهاب الى اعمالهم ومدارسهم سيرا.

وفي مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية وضعت احجار كبيرة لاغلاق الشوارع الرئيسية بينما اصطفت شاحنات في مدينة بيت لحم لاغلاق الشوارع المؤدية الى وسط المدينة. وعند حاجز قلنديا بين مدينتي رام الله والقدس، نظم سائقو الحافلات وسيارات الاجرة دوريات بحثا عن اي مخالفين للاضراب. وقال احد السائقين لوكالة فرانس برس "على الناس ان تقدر ما نفعله وعليهم ان يدعمونا لانه ليس عدلا ان يدفعوا سبعة شواكل (١،٨ دولار) للوصول الى المعبر من رام الله". ويقدر السائقون ان يرتفع السعر الحالي لمثل هذه الخدمة من ٣،٥ شواكل (٠،٨ دولار) مع الزيادة القادمة لاسعار الوقود. وخرج الاف الفلسطينيين الاسبوع الماضي الى شوارع الضفة الغربية للاحتجاج على غلاء المعيشة وارتفاع اسعار الوقود والبطالة وطالب العديد منهم رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض بالاستقالة. وعقد فياض اجتماعا استمر اربع ساعات مع قادة النقابات والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني لمحاولة ايجاد طرق لتخفيض الاسعار وتنظيم دفع الرواتب. ومن المفترض ان تقدم التوصيات الى الحكومة اليوم الثلاثاء بحسب مسؤولين.

وطلبت السلطة الفلسطينية من اسرائيل اعادة التفاوض حول اتفاقية باريس الاقتصادية بسبب الاضطرابات الاجتماعية التي تتصاعد في الضفة الغربية. ولهذه الاتفاقية التي وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في نيسان/ابريل.

لندن

الأسهم الأوروبية تحافظ على مكاسبها

حافظت الأسهم الأوروبية على مكاسبها أوائل معاملات مع انتظار المستثمرين لعوامل مشجعة مثل تحفيز محتمل من الولايات المتحدة وقرار المحكمة الدستورية في ألمانيا بشأن آلية الاستقرار الأوروبي. وسجل مؤشر يوروفرست ٣٠٠ لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى ١١٠٦,٤١.

وتصدرت شركات التعدين المكاسب مجددا حيث ارتفع مؤشر القطاع ١,٢ بالمئة مع تنامي التوقعات بمزيد من التحفيز في الولايات المتحدة في حين عززت بيانات ضعيفة لتجارة الصين أكبر بلد مستهلك للمواد الخام في العالم الآمال بأن الحكومة ستتحرك قريبا لتنشيط الاقتصاد.

وفي أنحاء أوروبا فتحت مؤشرات فايننشال تايمز ١٠٠ البريطاني وكاك ٤٠ الفرنسي وداكس الألماني منخفضة ٠,١ بالمئة.

باريس

حوار مصري في بين العرب والفرنسيين

تستضيف العاصمة الفرنسية باريس أول أكتوبر المقبل المنتدى الثاني للحوار المصرفي "العربي – الفرنسي"، تحت رعاية رئيس الجمهورية الفرنسية فرنسوا هولاند وحضور كريستين لاجارد رئيس صندوق النقد الدولي، وعبده ضيوف الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية ويهدف الحوار المصرفي "العربي. الفرنسي"، وفقا لموقع اتحاد المصارف العربية على الإنترنت، إلى معالجة الآثار الناجمة عن المتغيرات الإقليمية الأخيرة في الأسواق المالية، ومناقشة الآثار الناجمة عن الربيع العربي وانعكاساتها على الشراكة "العربية – الفرنسية"، واستشراف كيفية التعامل مع العقوبات الاستثنائية الناجمة عن تدابير الرقابة والمعاملات، واستكشاف واقع الصيرفة الإسلامية بفرنسا وأوروبا، وتبادل الآراء حول مستقبل الأسواق المالية العالمية في ظل التوجه الى وحدة الأسواق المالية الاقليمية.

من جهة أخرى، تستضيف العاصمة القطرية "الدوحة" اليوم الثلاثاء المنتدى العربي لاسترداد الأموال، بهدف تعزيز روح التعاون فيما يتعلق باسترداد الأموال العربية المنهوبة من خلال تعاون الأطراف التي يمكنها ضمان تحقيق العدالة، وهم: الممارسون والمفتشون والمحققون وصناع القرار والقيادات السياسية في البلدان العربية ودول مجموعة الثماني، وشركاء "دوفيل" ودول أخرى. وقال جان بيسيمي، مدير نزاهة الأسواق المالية في تقرير على موقع البنك الدولي، إن مبادرة استعادة الأموال المنهوبة التابعة للبنك تأمل في أن تتمكن أطراف المنتدى العربي، في تحديد كيفية تحقيق أقصى قدر من الاستفادة بالقوانين القائمة والمؤسسات والأطر وقنوات التعاون وتحسينها لتمكين المحققين والمدعين في جميع البلدان المعنية من الدفع قدمًا بدعاواهم، والتأكد من أنهم يمتلكون المعلومات التي يحتاجون إليها.

السعودية

ارتفاع أسعار النفط لا تدعمه أساسيات السوق

ارتفاع أسعار النفط لا تدعمه أساسيات السوق

قال وزير النفط السعودي علي النعيمي ان الارتفاع في اسعار النفط حاليا "لا تدعمه اساسيات السوق" من حيث العرض والطلب مؤكدا في الوقت ذاته استعداد المملكة "لاتخاذ الخطوات اللازمة" في هذا الشأن.

ونقلت وكالة الانباء السعودية عنه قوله ان السعودية ترى ان الارتفاع الحالي لاسعار البترول لا تدعمه اساسيات السوق من حيث العرض والطلب ومستوى المخزون التجاري التي تعتبر جميعا في وضع متوازن ومناسب".

واضاف النعيمي ان "السعودية التي تراقب اوضاع السوق البترولية الدولية تقوم دائما باتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من ان العرض يتلاءم مع الطلب، وسوف تفي بجميع احتياجات عملائها من الشركات البترولية".

وتابع "سوف نستمر وبالتعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول اوبك في العمل للحفاظ على استقرار السوق البترولية الدولية".

وتنتج السعودية قرابة عشرة ملايين برميل يوميا وهي اول مصدر للنفط الخام في العالم.

ويبلغ سعر برميل النفط الخفيف في سوق